

هل للبنان موقف رسمي (مؤحد) من وجود



مراجعة تاريخ الاختراق الإسرائيلي للبنان تكشف ان التنسيق بين جزء من اللوبي اللبناني في أميركا وبين اللوبي الصهيوني بدأ باكراً

(أي اليهود) في لبنان. عددهم ليس كبيراً، لكن حتى عددهم الصغير له أهمية في التوازن العددي بين المسلمين وغير المسلمين. اليهود ينجزون عملاً اقتصادياً مفيداً وقد حجزوا مكانهم في الاقتصاد اللبناني. لا توجد شكواؤهم منهم، وهروبهم من البلاد سوف يضرّ بالاقتصاد. لأجل ذلك، اتخذت الحكومة اللبنانية منذ بداية الحرب إجراءات لحماية اليهود. الشرطة حرسّت الحيات اليهودي بشكل خاص، ولم تتردد في إطلاق النار على جمهور المتاولة الذي حاول الانقضاض على الحي اليهودي. صحيح أن الموظفين اليهود في القطاع العام سُرحوا من عملهم، لكن ليس من وظائفهم، لبضعة أشهر... لكنهم حصلوا على راتبهم طوال الوقت، والآن عادوا إلى وظائفهم... كان هناك قرار من الجامعة العربية باعتقال اليهود المشبوهين الذين يشكلون خطراً على الأمن العسكري. لبنان كان مضطراً لتطبيق القرار واحتجز نحو ثلاثين يهودياً أجنبياً، بينهم إسرائيليون، لكن لم يتم اعتقال أي يهودي لبناني. أما الذين اعتقلوا، فقد أُطلق سراحهم بعد بضعة أسابيع، ومعسكر الاعتقال الذي كانوا فيه في بعلبك أغلق ولم يعد قائماً» (ص. 515). وشخصية الإسرائيلي زفي دوريل، الذي كان يلتقي بفرنجية، وغيره من الساسة تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها.

اسم زفي دوريل هو عبرية لاسمه الحقيقي، زفي فايتسمن. هو من مواليد أوروبا وهاجر إلى فلسطين المحتلة في عام 1933 وأنشأ أعمالاً بما فيها مصنع «نور» في الدامور في لبنان. وفي ظروف غير معروفة، حصل دوريل على الجنسية اللبنانية مما سهّل عليه المجيء إلى لبنان قبل وبعد إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولا يبدو أن الساسة في لبنان كانوا يجدون غضاضة في اللقاء معه. والكتاب الذي بين أيدينا يتحدث عن «إنجاز لمهمات» لمصلحة وزارة الخارجية (الإسرائيلية) مستغلاً معرفته بلبنان. وقد التقى مع كمال جنبلاط في عام 1953 (ص. 566). ومع أن الكتاب يقول إن حميد فرنجية لم يكن مستعداً «لإقامة تواصل مباشر مع مسؤولي وزارة الخارجية»، فإن دوريل كان له منصب رسمي في وزارة الخارجية وتولى عملاً دبلوماسياً (وقد يكون موسادياً لخلو الأرشيف العبري من إشارات كثيرة عنه)

”

أصر أعضاء الوفد اللبناني في مفاوضات الهدنة على تكريم الإسرائيليين

“

في إيران في الخمسينيات، حيث استعان بصفة مزورة في عمله⁽³⁾.

وكمال جنبلاط، الذي التقى بدوريل كما أسلفنا، أبدى اهتماماً بإقامة علاقات مع إسرائيل في بداية الخمسينيات. يذكر المرجع أن رؤفين شيلواح (مدير لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية في حينه) أبلغ إلياهو ساسون، السفير الإسرائيلي في روما، «بوصول رسالة من كمال جنبلاط عن طريق رجل الارتباط التابع للاستخبارات العسكرية في لبنان»، وجاء في الرسالة أن كمال جنبلاط وأكرم الحوراني يعربان عن اهتمامهما بـ«لقاء ممثل إسرائيلي في أوروبا» (ص. 607). ولم تهتم الحكومة الإسرائيلية بالطلب خصوصاً وأن الطلب تضمن تحفل نفقات سفر جنبلاط وحوراني. ولا تذكر المراجع المنشورة إذا كان اللقاء هذا قد حصل أم لا. ولم تكن هذه الإشارة الوحيدة إلى تواصل بين جنبلاط وحكومة العدو. فقد كتب بن غوريون في مذكرة (من أوراقه) في كانون الأول من عام 1953 أن مؤدراً من الحزب الاشتراكي الهندي قال إن جنبلاط طلب منه الاستفسار عن موقف إسرائيل تجاه عدد من الموضوعات (وضمن أسئلة محددة). وقد أجاب بن غوريون عن تلك الأسئلة. وفي لقاء جنبلاط مع دوريل قال الأول إنه «سيسعد جداً بالتعرف على الجوهر الحقيقي

للاشتركية الإسرائيلية» (ص. 608). وقال جنبلاط، من جملة ما قاله، إنه سيسافر في الصيف إلى الولايات المتحدة «وسيكون مستعداً للاجتماع بإسرائيليين». وقد نقل موشيه شاريت في مذكراته عن استعداد جنبلاط للقاء إسرائيليّين (ص. 609).

أما سامي الصلح فقد كان وراء إرسال الكولونيل فؤاد لحدود (أصبح نائباً في مجلس 1972 وترأس لجنة الدفاع النيابية) وابنه، عبد الرحمن الصلح (عمل مديراً عاماً لوزارة الخارجية اللبنانية في ما بعد بالإضافة إلى توليه منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية) لإنشاء علاقة مع إسرائيل في عام 1955 بالنياحة عن العهد الشمعوني. وقد أقام سامي الصلح علاقة مع ممثل «الموساد» في باريس وناقش معه خطة «الإسقاط الحكم (الشمعوني) الجديد وطلب مساعدة مالية أجل ذلك» (ص. 611). أما تقي الدين الصلح (رئيس وزراء لبنان قبل الحرب) فقد التقى مع إلياهو ساسون في جنيف في 1956. والسفير اللبناني في باريس، أحمد الداوق، أقام هو الآخر علاقة مع العدو بدءاً من عام 1948، بالإضافة إلى مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية، فؤاد عون.

وكانت حكومة العدو تنظر بعين الريبة إلى كميل شمعون بسبب دفاعه في بعض المحافل العربية والدولية عن القضية الفلسطينية في الأربعينيات. لكن رياض الصلح لم يخطئ عندما ردّ على نقد لشمعون له (بسبب مهادنته في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي) بالقول في جلسة في المجلس النيابي اللبناني في 3 آب 1948: «صباحاً عند المطران (الصهيوني الصفيق) مبارك ومساءً عند مفتي فلسطين»⁽⁴⁾، أي أنه كان يلعب على الحبلين. بدأ التواصل بين شمعون والحكومة الإسرائيلية في شباط من 1955، إذ حضر نجيب صفيق⁽⁵⁾ إلى روما للقاء إلياهو ساسون (المختص في شؤون المشرق العربي). وأخبر صفيق ساسون أن شمعون مستعد «للتوصل إلى سلام منفرد مع إسرائيل» إذا حصل منها على ضمانات تتعلق بالحدود والدفاع عن لبنان بوجه سوريا وتقديم مساعدة اقتصادية (ص. 541). لكن اللقاء التمهيدي (بين إدارة شمعون) جمع بين فؤاد لحدود وعبد الرحمن الصلح في الممثلية الإسرائيلية في إسطنبول. اللقاء تبعه لقاء رسمي في روما حضره رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية وممثل عن الخارجية الإسرائيلية. الصلح ولحدود أكد أن لبنان سيكون الدولة الثانية التي تستنصع السلام مع إسرائيل وطلباً دعماً بالسلاح والمال. لكن العلاقة لم تتعمق إلا في أزمة 1958 عندما بادرت إسرائيل (كما بادرت إدارة شمعون) إلى فتح قنوات اتصال مباشرة. والشكوك القديمة حول تدخل عسكري إسرائيلي مباشر في

الحرب الأهلية في عام 1958 باتت مؤكدة في الوثائق الإسرائيلية. وقدم العدو معلومات ومساعدة «عسكرية وسياسية» إلى نظام شمعون (ص. 545). وقدم العدو سلاحاً وذخيرة تم تسليمها عبر المطلة المؤيدي شمعون في بلدة القليعة. وقد لعب شخصان الدور الرئيس في هذه العلاقة العسكرية: الكولونيل فؤاد لحدود (وكان أخوه سليم صلة وصل أخرى مع الإسرائيليين) الذي كان قائداً لمنطقة جنوب لبنان، وكلوفيس فرنسيس من مؤيدي شمعون في بلدة القليعة. وتضمنت الشحنات بنادق وذخيرة وقاذفات ورشاشات. وكان طلب فؤاد لحدود أكثر طموحاً، إذ أراد مستوى أكبر من «التدريب والسلاح والمال»، لكن التلبية كانت أصغر مما أراد الحلفاء اللبنانيون. وتم توزيع السلاح على كل مؤيدي شمعون في الحرب (ابن عم أحمد الأسعد وأنصار عادل عسيران ومعارضو كمال جنبلاط وعلى أفراد الحزب السوري القومي الاجتماعي⁽⁶⁾ الذي كان في صف شمعون في تلك الحقبة). وقد نسق نظام الشاه أمر مساعدة إسرائيلية إضافية لشمعون عبر تشكيل عملية عسكرية إسرائيلية - إيرانية استخباراتية. عسكرية مشتركة لمساعدة نظام شمعون، وتم نقل أطنان من العتاد العسكري، غير المساعدة التي منحها أعضاء «حلف بغداد» للنظام اللبناني. كما أن جيش العدو عطل عمليات مساعدة عربية عبر سوريا إلى الثوار في لبنان. وأكد بن غوريون على التزام إسرائيل بمنع إسقاط نظام الحكم الشمعوني. وأسس شارل مالك لجنة اتصال إسرائيلية أخرى في واشنطن حينما اجتمع في حرم السفارة اللبنانية في واشنطن بالسفير الإسرائيلي في العاصمة الأميركية (ص. 561).

ومراجعة تاريخ الاختراق الإسرائيلي للبنان (دولة وصحافة وكنيسة) يكشف أن التنسيق بين اللوبي اللبناني في أميركا (أو جزء منه) وبين اللوبي الصهيوني بدأ باكراً. ما أن توصل الدطيريك عريضة (حليف الصهاينة الوثيق) إلى الاتفاقية الرسمية الموقعة في عام 1946 بين البطيركية وبين الحركة الصهيونية حتى أرسل الصحافي الياس حروفش لدعم «نضال الموارنة في لبنان ضد نوايا الدول المسلمة في المنطقة» (ص. 43). والتقى حروفش بممثل الوكالة اليهودية (الصهيونية) في واشنطن وتم الاتفاق على تنظيم وتنسيق عمل «الجمعة اللبنانية في الولايات المتحدة» ومكتب الولاية اليهودية في واشنطن وتم على أثر ذلك تمويل جريدة «الهدى» لصاحبها نغوم مكرزل. واعترض مكرزل في ما بعد في عام 1945 على مرافعات شمعون في الأمم المتحدة لدعم وجهة النظر العربية. والاهتمام الصهيوني بالإعلام العربي لم ينحصر بالموارنة والمسيحيين فقط (مثل ميشال شيحا والياس ربابي والياس حروفش). والتقى ممثل إسرائيلي